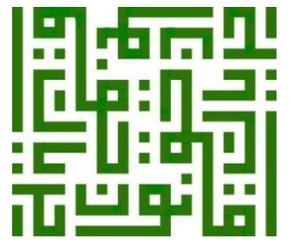


# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

شباط 2013

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر شباط للعام 2013، والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى النتائج التالية:

- استمرار حالات الوفاة غير الطبيعية حيث رصدت الهيئة (14) حالة توزعت بين الضفة الغربية (8) حالات. وقطاع غزة (6) حالات.
- استمرار حالات التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والتوقيف. فقد رصدت الهيئة (17) حالة توزعت بين الضفة الغربية (8) حالات وقطاع غزة (9) حالات، وغالبية هذه الحالات لدى جهاز الشرطة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- استمرار حالات الاعتقال التعسفي دون اتباع الإجراءات القانونية. فقد رصدت الهيئة (59) حالة اعتقال تعسفي توزعت على الضفة الغربية (28) حالة وقطاع غزة (31).
- عدم تنفيذ العديد من القرارات القضائية ذات الشأن الإداري لم يتم تنفيذها حتى الآن. الأمر الذي يستدعي تنفيذها على وجه السرعة.

## تفاصيل الانتهاكات

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية.

رصدت الهيئة 14 حالة وفاة خلال شهر شباط من العام 2013 منها 8 حالات في قطاع غزة و 6 حالات في الضفة الغربية. توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: حالة وفاة واحدة في مركز شرطة الشيخ رضوان في مدينة غزة، حالة وفاة واحدة وقعت نتيجة سوء استخدام السلاح وقعت في قطاع غزة، 3 حالات وفاة نتيجة شجارات وخلافات عائلية والنار وقعت في الضفة الغربية. 3 حالات وقعت في ظروف غامضة، حالتان في الضفة الغربية

أُنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي رقم (59) عام 1993، والمادة (31) من القانون الأساسي المعدل الفلسطيني لعام 2003

المقر الرئيسي - مكتب الوسط - رام الله : هاتف: 2986958 / 2960241 / 2987536 2 972 ، ص.ب. 2264 ، فاكس: 2987211 2 972

مكتب الشمال : هاتف: 2335668 9 972 فاكس: 9722366408

مكتب الجنوب : هاتف: 2750549 2 972 ، 0097222295443 فاكس: 0097222211120 / 00972222746885

مكتب غزة : هاتف: 282824438 0097282824438 فاكس: 0097282845019

وحالة واحدة وقعت في قطاع غزة. 4 حالات وفاة وقعت نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، 3 منها وقعت في قطاع غزة. وحالة واحدة وقعت في الضفة الغربية. حالتا وفاة وقعتا في الأنفاق في قطاع غزة.

## توضيح لحالات الوفاة

1. الوفاة في مراكز الاحتجاز والتوقيف. بتاريخ 2013/2/8 توفي المواطن محروس فتحي نصار 37 عاماً من مدينة غزة، أثناء وجوده في مركز شرطة الشيخ رضوان. ووفقاً لإفادة شقيق المتوفى للهيئة فإن المذكور كان قد تم توقيفه من قبل الشرطة بتاريخ 2013/1/29 على خلفية دعوى جنائية، وقد تلقت أسرته اتصالاً مساء يوم 2013/2/7 يفيد بأن المواطن محروس موجود في مستشفى الشفاء بالمدينة، حيث أفادهم الطبيب المعالج أنه في قسم العناية المركزة ويعاني من مرض التهاب السحايا. وحسب الشرطة فإنه لوحظ على المواطن المذكور أعراض المرض وتم نقله إلى المستشفى وبقي هناك إلى أن توفي وتم إبلاغ عائلته بذلك، وبعد الإعلان عن وفاته قامت وزارة الداخلية بتشكيل لجنة تحقيق لمعرفة ظروف الحادث.

وفي هذا السياق تؤكد الهيئة على مسؤولية الشرطة عن حياة جميع النزلاء لديها، من خلال توفير الرعاية الطبية لهم وفقاً لأحكام قانون مراكز الإصلاح والتأهيل لسنة 1998 خصوصاً ما ورد في المادة 13 منه حول الرعاية الصحية والخدمات الطبية والتي أكدت على وجوب معاينة كل نزير لدى دخوله المركز، والعناية أيضاً بصحة النزلاء وتقديم تقرير دوري عنهم وتفقدهم أماكنهم والإحالة إلى المستشفى ووفاتهم، كما وتطالب الهيئة النائب العام في غزة بفتح تحقيق حول ظروف وملابسات وفاة المواطن ونشر نتائج التحقيق.

2. الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح. بتاريخ 2013/2/2 توفي المواطن عطية سليمان قشطة 41 عاماً من مدينة رفح، جراء إصابته بعيار ناري في الظهر. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المواطن المذكور أصيب بعيار ناري أطلقه باتجاهه أفراد من جهاز مكافحة المخدرات التابع للشرطة، وحسب إفادة العائلة للهيئة فإن ابنهم "عطية" كان قد غادر منزل العائلة فجر يوم الحادث لشراء علاج لابنته المريضة. وحسب الناطق باسم جهاز الشرطة، فإن عناصر من شرطة مكافحة المخدرات أعدت كميناً للقبض على المواطن المذكور وسط المدينة ولدى ترحله من السيارة التي كان يستقلها محاولاً الفرار وعدم الإستجابته لأوامر القوة بالتوقف، أطلق أحد أفرادها عدة أعيرة نارية تحذيرية فأصيب في الظهر، ما

أدى إلى وفاته بعد وصوله إلى مستشفى أبو يوسف النجار بالمدينة بعد نقله من قبل قوة الشرطة. وقد فتحت الشرطة تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

### 3. حالات الوفاة في ظروف غامضة.

- بتاريخ 2013/2/4 توفي المواطن حسن صلاح محمد جلايطة 46 عاماً من مدينة أريحا ويعمل ضابطاً في جهاز الأمن الوقائي في المدينة برتبة رائد، وذلك نتيجة اختناقه شنفاً أثناء وجوده في منامات جهاز الأمن الوقائي في مدينة بيتونيا. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد جرى استدعاء المواطن المذكور بتاريخ 2013/1/31 من قبل إدارة جهاز الأمن الوقائي في رام الله وبقي لغاية تاريخ 2013/2/2 في مقر جهاز الأمن الوقائي في بيتونيا، وبتاريخ 2012/2/4 جرى استدعاءه مرة أخرى للتحقيق معه في قضايا داخلية تتعلق بعمله حسب ادعاء جهاز الأمن الوقائي، وبتاريخ 2013/2/5 عثر على جثته في أحد حمامات منامات الجهاز مشنوقاً بسلك كهربائي.

وقد تابعت الهيئة هذا الموضوع من اللحظة الأولى لوصول خبر الوفاة، وطالبت جهاز الأمن الوقائي بنشر نتائج التحقيق، وبتاريخ 2013/2/20 خاطبت الهيئة جهاز الأمن الوقائي برسالة خطية تطالب فيها بشكل رسمي العمل على تزويدها بنتائج التحقيق ولم تقم إدارة جهاز الأمن الوقائي بتزويد الهيئة بنتائج التحقيق ولم تقم بنشرها حتى لحظة إعداد هذا التقرير. ومن ناحية أخرى، أفادت أسرة المواطن أنها حتى لحظة الاتصال بهم من قبل باحث الهيئة بتاريخ 2013/2/27 ما زالت بانتظار تقرير الطبيب الشرعي الذي يحدد سبب الوفاة.

- بتاريخ 2013/2/19 توفيت المواطنة تهاني عمر كساب 21 عاماً من مدينة جباليا جراء إصابتها بحروق شديدة نتيجة اشتعال النار في جسدها، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن جثة المواطنة المذكورة وصلت إلى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا وعليها آثار حروق ناتجة عن سكب مادة البنزين واشتعاله بجسدها بسبب خلافات عائلية، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2013/2/8 توفيت الطفلة أفنان نواف حنجره رشيدة 11 عاماً من مدينة بيت لحم، جراء وفاتها في ظروف غامضة، وقد تم نقل الجثة إلى مستشفى بيت جالا الحكومي، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الطفلة توفيت نتيجة اختناقها شنفاً، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، واستناداً إلى النيابة العامة في بيت لحم، فإن التحقيقات جارية في الحادث وقد سلم جنمان الطفلة لذويها لدفنها بعد أن تم تشريحها من قبل الطبيب الشرعي. ترى الهيئة أنه من الضروري التحقيق من قبل الجهات الرسمية وخاصة النيابة العامة في كافة حالات الوفاة في ظروف غامضة، خاصة تلك الحالات التي تتعلق بالنساء.

### 4. حالات الوفاة في شجارات وخلافات عائلية وعلى خلفية الثأر والقتل العمد.

- بتاريخ 2013/2/23 توفيت المواطنة أمل جبرين ابراهيم السراحين (العجاردة) 34 عاماً من بلدة بيت أولا بمحافظة الخليل، جراء إصابتها بعيارات نارية وعدة طعنات بآلة حادة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن

المذكورة تم الاعتداء عليها أثناء وجودها في شارع عين سارة بمدينة الخليل، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، حيث تبين أن الحادث وقع على خلفية تار.

- بتاريخ 2013/2/26 توفيت **المواطنة إيمان جبرين ابراهيم العجارمة، 26 عاماً** من بلدة بيت أولاً بمحافظة الخليل، متأثرة بجراحها التي أصيبت بها بتاريخ 2013/2/23 جراء طعنها عدة طعنات بواسطة آلة حادة أثناء وجودها مع شقيقتها أمل العجارمة في شارع عين سارة بمدينة الخليل، وفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وتبين أن الحادث وقع على خلفية تار، وقامت الشرطة بتوقيف عدد من المشتبه بهم على ذمة التحقيق.

وتذكر الهيئة في هذا الصدد، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لديها بأن الفتاتين كان قد تم توقيفهما منذ تاريخ 2008/1/10 على خلفية قتل زوج المواطنة أمل منذ خمس سنوات، وجرى الإفراج عنهما بتاريخ 2013/1/28 بكفالة نقدية قيمتها أربعة آلاف دينار أردني، علماً بأن الكفالة النقدية لم تدفع، ورغم ذلك تم الإفراج عنهما، لذا ترى الهيئة أنه لا بد من فتح تحقيق في موضوع الإفراج دون مراعاة درجة الخطورة على حياة الفتاتين، علماً بأن النيابة العامة رفضت الإفراج عنهما وذلك لأن خروجهما يشكل خطورة على حياتهما.

- بتاريخ 2013/2/11 توفي **المواطن أحمد صدقي معالي 30 عاماً** من قرية دير جرير بمحافظة رام الله والبيرة جراء إصابته بعيارت نارية في أنحاء جسمه أثناء وجوده وسط مدينة البيرة. كما أصيب في الحادث ضابط أمن تواجد في مكان الجريمة يدعى محمد عرفات أبو ليدة (33 عاماً) برصاصة في رقبته عندما حاول التدخل لمنع الجريمة، وأن وضعه الصحي استقر بعد أن خضع لعملية جراحية. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد تمكنت أجهزة الأمن من القبض على المشتبه به في جريمة القتل، وحسب مصادر متطابقة في قرية دير جرير، فإن جريمة القتل، تأتي على خلفية تار عائلي، حيث أن أجهزة الأمن اتخذت احتياطاتها تحسباً لوقوع أي توتر أو ردات فعل في القرية، حيث تم نشر قوى مكثفة من الأجهزة الأمنية في القرية.

#### 5. حالات الوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة

- بتاريخ 2013/2/3 توفي **المواطن سليمان محمود أبو شرخ 50 عاماً** من مدينة رفح، جراء سقوطه في مصعد كهربائي. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور سقط أثناء قيامه بعمله في مستشفى أبو يوسف النجار في مدينة رفح نتيجة خلل فني في المصعد أدى إلى سقوطه، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/2/2 توفي **المواطن رشوان منصور رشوان 40 عاماً** من مدينة رفح، جراء إصابته بانهايار ترابي أثناء عمله بحفر بئر للصرف الصحي في منزله، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2013/2/26 توفي المواطن محمد علي أبو دقة 34 عاماً من بلدة عيسان الكبيرة بمحافظة خانيونس، جراء إصابته بصعقة كهربائية. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المواطن المذكور أصيب في ورشة داخل منزله أثناء عمله على ماكينة كهربائية مخصصة للحام، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2013/2/17 توفي المواطن صلاح حسين عبد الله شبانة 20 عاماً من بلدة سنجل بمحافظة رام الله والبيرة، جراء سقوط رافعة عليه أثناء عمله في مصنع للباطون في منطقة رافات بالمحافظة. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد توفي المواطن نتيجة انزلاق رافعة عليه بعد اصطدام جرافة بها في مصنع الباطون، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث. وأشار بيان إدارة العلاقات العامة والإعلام في الشرطة أن التحقيقات الأولية أفادت بأن الوفاة ناتجة عن إصابة عمل ولم يكن هناك شبهات جنائية لأسباب الوفاة التي اعتبرت قضاء الله وقدره. وأكد البيان أنه تم إحالة سائق الجرافة إلى النيابة العامة لاستكمال الإجراءات القانونية بحقه.

#### 5. حالات الوفاة في الأنفاق الواقعة على الحدود بين قطاع غزة ومصر.

- بتاريخ 2013/2/23 توفي المواطن محمد خليل اربيع 16 عاماً من مدينة خانيونس، جراء إصابته بصعقة كهربائية داخل أحد الأنفاق التي يعمل بها، الواقعة على الحدود الفلسطينية المصرية.

- بتاريخ 2013/2/3 توفي المواطن أحمد عزات زعرب 20 عاماً من مدينة خانيونس، جراء سقوط رافعة عليه داخل أحد الأنفاق التي يعمل بها، على الحدود الفلسطينية المصرية.

#### 6. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة.

تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 17 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة منها 8 شكاوى في الضفة الغربية، توزعت على النحو التالي:

6 شكاوى ضد إدارة المباحث العامة في الشرطة. وشكوى واحدة ضد جهاز الأمن الوقائي، وشكوى واحدة ضد جهاز المخابرات العامة. أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة 9 شكاوى سُجّلت 6 منها ضد جهاز الشرطة و3 شكاوى ضد جهاز الأمن الداخلي. وقد تركزت إدعاءات التعذيب حول الشبح واللكم والضرب إلى جانب سوء المعاملة. تلاحظ الهيئة أن هناك ارتفاعاً في عدد شكاوى التعذيب وسوء المعاملة في الضفة الغربية مقارنة مع الشهر الماضي، في حين شهد عدد الشكاوى انخفاضاً طفيفاً في قطاع غزة. لازال جهازا الشرطة في الضفة الغربية وقطاع غزة الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان وفقاً للشكاوى المقدمة للهيئة بالنسبة للتعذيب وسوء المعاملة. قامت الهيئة بمخاطبة الجهات الرسمية حول تلك الشكاوى وهي بانتظار رد تلك الجهات.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة: ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في الضفة الغربية 28 شكوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. وفي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الفترة 31 شكوى يدعي المواطنون من خلالها عدم صحة إجراءات التوقيف، والاعتقال على خلفية سياسية. استمرت عمليات الاعتقال بنفس الوتيرة كما في الشهر الماضي مع زيادة بسيطة في قطاع غزة. ترى الهيئة أنه من الضروري قيام الجهات الرسمية بالالتزام بالقانون وإتباع الإجراءات القانونية السليمة في عمليات الاعتقال والاحتجاز.

### ثالثاً: الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة.

- بتاريخ 2013/2/24 قام أحد المواطنين من مدينة رفح بإطلاق النار من مسدسه داخل قسم الاستقبال في مستشفى أبو يوسف النجار بالمدينة، وقد أصابت الأعيرة النارية سقف وجدران القسم دون وقوع إصابات في الأرواح. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الحادث جاء على خلفية دخول شقيق المواطن المذكور الى المستشفى على أثر حادث سير متهماً العاملين في المستشفى بالتقصير في المعالجة، وحاول أفراد الشرطة القبض عليه ولكنه لاذ بالفرار وقد فتحت الشرطة تحقيقاً في الحادث.
- بتاريخ 2013/2/25 تعرضت مديرية التربية والتعليم شمال الخليل للاعتداء من قبل مجموعة من المعلمين وعشرات من الطلبة، من خلال الاعتداء على مقر مديرية التربية والتعليم وكوادرها والعبث بممتلكاتها بدواعي الاحتجاج على قرارات الوزارة بنقلهم تعسفياً وخصم أيام الاضراب من الراتب.
- بتاريخ 2013/2/10 تعرضت سيارة خاصة للحرق تعود ملكيتها للمواطن سمير عطا عودة نائب رئيس اللجنة الشعبية لخدمات اللاجئين في مخيم عايدة بمحافظة بيت لحم، ووفقاً لإفادة المواطن للهيئة، فإنه سمع دوي انفجار خارج منزله الكائن في الجهة الشمالية الغربية من المخيم، ولدى خروجه هو والجيران وجد أن سيارته تندلع فيها النيران، وقد حضرت قوة من الدفاع المدني والشرطة إلى المكان وأخمدت النيران وفتحت الشرطة تحقيقاً في الحادث.
- بتاريخ 2013/1/31 تلقت الشرطة بلاغاً بأن هناك حريقاً شب في السوق الشعبي بالقرب من المجمع الشرقي في مدينة نابلس. وفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد حضرت الشرطة والدفاع المدني إلى المكان لإخماد الحريق والتحقيق في الحادث، وقد تبين بأن الحريق قد أصاب جزءاً من السوق ما أدى إلى احتراق البضائع للعديد من البائعين فيه. ولازالت التحقيقات جارية للوصول إلى أسباب ودوافع الحادث. ويذكر في هذا الصدد أن محافظة نابلس تعكف حالياً على حصر الأضرار لدراسة مدى إمكانية تعويض المتضررين من الحريق.
- بتاريخ 2013/2/23 وفي ساعات الليل، أطلق مجهولون عيارات نارية من سلاح رشاش باتجاه مركبة النقيب منير النجار مدير تحقيق جهاز الأمن الوقائي في جنين، وهي من نوع "شيفروليت استرا" وذلك أثناء وجودها أمام منزله في منطقة جبل أبو ضهير بمدينة جنين، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت

تحقيقاً في الحادث، ولم يتم اعتقال أحد على خلفية الحادث لغاية الآن ولا زالت إجراءات التحقيق جارية لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2013/2/14 اعتدى أفراد من شرطة محكمة بداية غزة على المحامي أحمد وليد العجلة 25 عاماً من غزة، وتوقيفه في نظارة المحكمة الواقعة في مجمع المحاكم بالمدينة. ووفقاً لإفادة المواطن التي تقدم بها للهيئة فإن عدداً من أفراد الشرطة العاملين في المحكمة قاموا بالاعتداء عليه بالضرب بالأيدي وأحدهم بضربه بعقب بندقيته على رأسه ما تسبب بجرح في الرأس، وتم سحبه إلى نظارة المحكمة حيث مكث حوالي نصف ساعة، وتم إخلاء سبيله بعد تدخل نقابة المحامين، وبمراجعة الهيئة مجلس القضاء الأعلى تم الاتفاق على تشكيل لجنة للتحقيق في الحادث، ولم يتم إبلاغ الهيئة أو المواطن بأية نتائج حتى تاريخه.

#### رابعاً: انتهاك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 28 شكوى حول انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كانت معظمها حول الحق في العمل وموامة الأماكن العامة وغيرها من الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والحقوق الواردة في قانون المعوقين والقانون الأساسي الفلسطيني. ترى الهيئة ضرورة التزام الجهات الرسمية بما نص عليه القانون في عمليات التوظيف وخصوصاً النسبة المقررة في القانون وهي 5%، والبدء في عملية موامة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تطبيق القانون بشأن الخدمات الاجتماعية للمعاقين.

#### خامساً: الفصل من الوظيفة العامة (الفصل التعسفي) وشرط السلامة الأمنية في التعيين.

تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 9 شكاوى تتعلق بالفصل أو عدم التعيين في الوظيفة العمومية توزعت كالتالي 6 شكاوى تم فيها تجاوز الدور وشكويان فصل لأسباب سياسية وبشكل تعسفي، وشكوى واحدة حول عدم التعيين بسبب الإعاقة. ترى الهيئة أنه من الضروري العمل على التطبيق الفعلي لقرار الحكومة بإلغاء شرط السلامة الأمنية والعمل على تنفيذ قرار المحكمة وإعادة جميع المفصولين إلى عملهم وفقاً لأحكام القانون والالتزام بمعايير التعيين التي نص عليها القانون وعدم تجاوز الدور في التعيين بدعوى أن الأجهزة الأمنية لم توص بذلك سابقاً.

#### سادساً: انتهاك الحق في التنقل والسفر

- بتاريخ 2013/2/27 أصدرت الإدارة العامة للاقامات وشؤون الأجانب في وزارة الداخلية في قطاع غزة قراراً يقضي بإلزام المواطنين الراغبين في السفر عبر معبر بيت حانون "إيريز" بمراجعة الوزارة للحصول على الموافقة اللازمة، ويشمل القرار المواطنين المسافرين لغرض زيارة الأقارب في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 والطلاب الذين يحصلون على مقاعد دراسية في الخارج ويحتاجون لمقابلة القنصليات، والمواطنين الذين يسافرون إلى الأردن، أو عبر مطارات مثل مطار اللد. ترى الهيئة أن هذا القرار يزيد معاناة المواطنين من سكان قطاع غزة تعقيداً نظراً للقيود والإجراءات المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال بشكل متواصل على

المسافرين عبر هذا المعبر، وخصوصاً وأن سلطات الاحتلال تقوم بإبلاغ من يتم السماح لهم بالسفر قبل ساعات محدودة من الموعد، مما يستحيل معه تمكين المواطن مراجعة وزارة الداخلية بغزة. لذا تطالب الهيئة وزارة الداخلية بغزة وقف العمل بالقرار المشار إليه لما يمثله من انتهاك لحق المواطن بحرية السفر والتنقل المكفول وفق القانون الأساسي الفلسطيني والمواثيق الدولية ذات العلاقة.

- ما زال جهاز الأمن الوقائي في الخليل يحتجز بطاقة الهوية والبطاقة الجامعية للمواطن رائد حميدان محمود الشرياتي من مدينة الخليل 41 عاماً بعد استدعائه لأسباب سياسية والإفراج عنه بتاريخ 2012\12\18 حيث قاموا بحجز هويته الشخصية، ولم يتم تسليمها حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وقد خاطبت الهيئة بعد تلقيها شكوى المواطن المذكور جهاز الأمن الوقائي برسالة حول الموضوع غير أنها لم تتلق رداً حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

- تلقت الهيئة خلال شهر شباط 2013 شكوى من المواطن محمود عادل فارس الطيبي من مخيم الفوار في محافظة الخليل والبالغ من العمر 23 عاماً، حيث أفاد فيها أن جهاز الأمن الوقائي في الخليل قام باحتجاز هويته الشخصية وبطاقته الجامعية منذ شهر نيسان 2012 بعد استدعائه لأسباب سياسية وما زالت الهوية والبطاقة الجامعية لدى الجهاز ولم يتم تسليمها حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وقد قامت الهيئة بمتابعة جهاز الأمن الوقائي حول الموضوع، وهي بصدد إعداد رسالة خطية للحصول على رد رسمي كونها تلقت الشكوى في أواخر شهر شباط 2013.

- بتاريخ 2013/2/24 قام أفراد من جهاز الشرطة بمنع المواطنة آمال توفيق حمد من مدينة بيت حانون، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، من السفر عبر معبر بيت حانون إلى رام الله. ووفقاً لإفادة المذكورة للهيئة فإن أفراد شرطة حاجز الجمارك الواقع بالقرب من حاجز بيت حانون قاموا بفحص هويتها الشخصية، وأبلغوها بأنها ممنوعة من السفر بقرار سياسي، وعادت إلى غزة ولم تتمكن من السفر حتى تاريخه.

- بتاريخ 2013/2/23 قام أفراد جهاز الأمن الداخلي على معبر رفح الحدودي مع مصر بمنع 9 من أعضاء النيابة العامة التابعة للسلطة الفلسطينية والمستكفين عن العمل بغزة، من السفر إلى القاهرة وهم (خالد أبو عابد، علي حلس، نبيلة الشاعر، أحمد الأشقر، رجاء البشيتي، عدلي أبو دقة، ضياء وافي، لبنى مطر، وإسماعيل أبو علوان) ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكورين وبعد توجيههم للسفر عبر المعبر وختم جوازات سفرهم، تم الطلب منهم مقابلة أحد أفراد جهاز الأمن الداخلي داخل المعبر حيث أبلغهم الأخير بمنعهم من السفر وأن عليهم مراجعة الجهاز بغزة، وذلك دون إبداء أية أسباب.

- تقدم المواطن محمد مازن عياد 24 عاماً من مدينة غزة بشكوى للهيئة خلال شهر شباط 2013 أفاد فيها أنه تقدم بطلب إلى وزارة الداخلية في رام الله بواسطة مكتب النادي للخدمات والجوازات بغزة، وذلك للحصول على جواز سفر بدل فاقد في تشرين أول من العام 2011 ولم يتلق أي رد، وفي 2012/6/28 تقدم بطلب جديد ولم يتم

الاستجابة إلى طلبه من قبل وزارة الداخلية حتى تاريخه، ستقوم الهيئة بمتابعة الموضوع مع وزارة الداخلية في رام الله.

#### سابعاً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية.

وثقت الهيئة خلال شهر شباط شكويين حول التأخير في تنفيذ قرارات المحاكم ، وبعد متابعة الهيئة للجهات المشتكى عليها، تم تنفيذها إحداها وبقيت الشكوى الأخرى وهي على النحو التالي:

شكوى المواطن حسن محمد عارف شتيوي، والذي يطالب فيها الجهات المعنية بتنفيذ القرار الصادر عن محكمة بلدية نابلس بتاريخ 2011/7/28 والقاضي بإزالة المنشآت والمباني المخالفة والمقامة على أرضه من قبل مواطن آخر، الأمر الذي يشكل تعدياً على أملاكه الخاصة. والهيئة بصدد متابعة الموضوع مع الجهات المعنية. بقي قراران لم يتم تنفيذهما يتعلقان بالاعتقال السياسي وهما على النحو التالي:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1	عبد الفتاح عزام محمد الحسن	جهاز الأمن الوقائي/ رام الله	2009/5/9	بتاريخ 2010/3/2 صدر قرار من محكمة العدل العليا بالإفراج عنه وبعد ذلك تم عرضه على المحكمة العسكرية بتاريخ 2010/8/14 وتأجل النظر فيها لتاريخ 2010/9/21 وبهذا التاريخ حكم عليه بالسجن لمدة 12 عاماً من قبل المحكمة العسكرية.
2	أيوب أحمد احمد القواسمي	جهاز الأمن الوقائي/الخليل	2010/12/30	حكم عليه من قبل المحكمة العسكرية في الخليل بالسجن لمدة ثمانية شهور علماً بأنه مدني، وقد انتهت مدة الحكم في شهر 2011/8 وما زال لغاية الآن لم يتم الإفراج عنه. وقد أرسلت الهيئة رسالة إلى رئيس جهاز الأمن الوقائي تطالبه بالإفراج عنه غير أن الجهاز لم يقوم بذلك حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

وبقي العديد من القرارات ذات الشأن الإداري التي لم تنفذ في الضفة الغربية منذ فترات طويلة. ورغم صدورها لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذها وهذه القرارات هي:

1. بتاريخ 2009/6/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزارة الداخلية ومخالفته للمادة 37 من قانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.
2. بتاريخ 2009/4/22 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية، يفيد بإعادة قيود المواطن نور الدين صالح حماد الذي تم ترقين قيوده وإنهاء خدماته من جهاز الشرطة بتاريخ 2007/11/1، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار المشار إليه.
3. بتاريخ 2009/7/8 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في بلدة بيت أمر بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزير الداخلية ومخالفته لقانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.
4. بتاريخ 2010/12/28 صدر قرار من محكمة بداية رام الله يقضي بدفع مستحقات مالية للمواطن عماد رضوان عبد العزيز رماحة، وقيمتها 29183 شيكل حيث كان يعمل طباح في الارتباط العسكري، ولغاية إصدار هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار.
5. بتاريخ 2010/12/28 صدر قرار من محكمة بداية رام الله يقضي بدفع مستحقات مالية للمواطن عبد الرؤوف عمر سوالي، وقيمتها 30120 شيكل حيث كان يعمل مستخدم مدني لدى الأمن الوطني، ولغاية الآن لم يتم تنفيذ ذلك القرار.
6. بتاريخ 2011/9/26 حصل المواطن محمد عبد القادر إبراهيم كراجه والذي يعمل في جهاز الأمن الوطني على قرار من محكمة العدل العليا يقضي باحتساب المدة من 2008/4/1 ولغاية 2010/7/15 ضمن مدة خدمته المقبولة للتقاعد، وأنه يستحق على تلك المدة مستحقات مالية ورتبة وترقيات. وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ القرار المذكور.
7. بتاريخ 2011/11/30 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار المجلس البلدي في بلدة أذنا القاضي بفصل المواطن عيسى محمد إسماعيل عوض من عمله كسكرتير للبلدية لان "القرار تم دون مصادقة وزير الحكم المحلي. وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ القرار المذكور.

8. بتاريخ 2012/6/12 صدر قرار عن محكمة العدل العليا لصالح المواطن حسام الدين محمود العواودة والذي يعمل في جهاز الأمن الوقائي يقضي بإلغاء قرار إحالته إلى التقاعد وإعادته إلى عمله، غير أن القرار لم ينفذ لغاية الآن.

لوحظ خلال هذا الشهر كما في الأشهر السابقة استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو الالتفاف عليها أو المماطلة في تنفيذها وتركز ذلك في الضفة الغربية وإن كان بوتيرة أقل من السابق. يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها، مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة 106 منه، فقد نصت تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس والعزل من الوظيفة". كذلك ترى الهيئة ضرورة قيام الجهات المختصة وعلى رأسها النيابة العامة باتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ تلك القرارات سواء المتعلقة بالجوانب السياسية أو الإدارية.

انتهى